

# أساءة استعمال السلطة

في القرار الإداري

مبادئ القضاء الإداري 1947 - 2007

الأستاذ

أحمد رزق رياض

وكيل النيابة اللوائية

نسخة مهداة من موقع قاضي أونلاين

# إهداء

إلي والدي الحبيب رحمه الله

ما زالت دعواتك المخلصة لي هي سر نجاحي وتفوقي في كل  
خطواتي ..

أسألكم الفاتحة له ..

**أحمد رزق رياض**

الإسكندرية 2009

نسخة مهداة من موقع قاضي أونلاين

## مقدمة

أن الإدارة فيما تأتيه من أعمال يومية ترتب آثار قانونية ، فقد تنشأ مركز قانوني جديد أو تعدل في مركز قائم أو تلغي هذا المركز ..

و الإدارة في ممارستها لتلك الأعمال إنما تلجأ لقرارات إدارية تصدر منها والتي بدورها تمس حقوق الآخرين بالإيجاب أو السلب ، وحينما تسعى الإدارة إلي الصالح العام التي تستند في عمله إليه يسعى الغير كل منهم إلي الصالح الخاص به مما يجعل كل منهم في اتجاه مغاير للآخر ..

لذلك عادة ما يلجأ الغير المتضرر من القرار الإداري إلي رفع دعوى قضائية يطالب فيها بإعدام القرار الإداري لمخالفته للقانون وذلك إذ شاب تكوين القرار أي عيب مس أركانه و أهم ما قد يعترى القرار المخالف للقانون من عيوب هو ما يعترى ركن الغاية فيه إذ انحرفت السلطة الإدارية عن غايتها و أساءت استعمال سلطاتها ..

وقد أفردنا مؤلفنا هذا لتناول إساءة استعمال السلطة الإدارية للقرار الإداري بوصفه أهم العيوب التي تعترى القرار الإداري ..

وقد راعينا في مؤلفنا هذا أن يتم إدراج كافة الأحكام التي وردت في صلب هذا الموضوع أملين أن يلقى قبولكم ..

والله الموفق

نسخة مهداة من موقع قاضي أونلاين

# الفصل الأول: فصل تمهيدي

نستعرض فيه لمبدأ :

- اختصاص القضاء الإداري بدعوى إساءة استعمال السلطة ..
- أحقية المتضرر من القرارات المشوبة بإساءة استعمال السلطة في التعويض عنه مناطه توافر أركان المسؤولية ..
- نطاق أعمال البرلمان الإدارية من رقابة القضاء على إساءة استعمال السلطة ..
- عيب إساءة استعمال السلطة عيب قصدي يشترط فيه التعمد ..
- القرار المعيب بإساءة استعمال السلطة يغير القرار الذي يعتريه خطأ مادي ..
- إذا شاب إساءة استعمال السلطة أحد القرارين لا يعني أن يبطل كلاهما متى كانا مختلفين غير مندمجين ..

نسخة مهداة من موقع قاضي أونلاين

## المبدأ القانوني : اختصاص القضاء الإداري بدعوى إساءة استعمال السلطة

### وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

من المسلم قبل العمل بالقانون رقم 112 لسنة 1946 الصادر بإنشاء مجلس الدولة أنه لم تكن هناك جهة قضائية تختص بالنظر في دعاوى إلغاء القرارات الإدارية أو إيقاف تنفيذها ، ذلك أن المادة 15 من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في 14 يونيو سنة 1883 و المعدلة بالقانون رقم 90 لسنة 1937 كانت تقضي صراحة بأن ليس لهذه المحاكم تأويل عمل إداري أو إيقاف تنفيذه ثم صدر القانون رقم 9 لسنة 1949 الخاص بمجلس الدولة و قد منح المشرع بهذا القانون محكمة القضاء الإداري دون غيرها ولاية القضاء كاملة في بعض المسائل فنص في البند 30 من المادة 3 من ذلك القانون على اختصاص تلك المحكمة في الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو بالترقية متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها و تأويلها أو إساءة استعمال السلطة و غني عن البيان أن قرارات التعيين و الترقية المتعلقة بإدارة القضاء كانت تدخل في ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري إذا ما شابها عيب من العيوب المشار إليها آنفاً ثم صدر بعد ذلك القانون رقم 147 لسنة 1949 بإصدار قانون نظام القضاء و نصت المادة 23 منه على اختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية دون غيرها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء و النيابة و الموظفين القضائيين بالديوان العام بإلغاء المراسيم و القرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا الندب و

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

النقل متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين و اللوائح أو خطأ في تطبيقها و تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

[الطعن رقم 1473 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 15 \ 04 \ 1962 -  
مكتب فني 7 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 649 - تم قبول هذا الطعن]

### كما قضت

إن عدم جواز الطعن بالإلغاء وفقاً لنص المادة 7 من المرسوم بقانون رقم 181 لسنة 1952 يقوم في جميع الحالات التي يتحقق فيها عيب من العيوب الواردة في المادة 3 من قانون مجلس الدولة. وتكون غير مقبولة دعوى الإلغاء التي ترفع إلى محكمة القضاء الإداري عن قرارات الفصل الصادرة استناداً إلى أحكام المرسوم بقانون رقم 181 لسنة 1952، وذلك في جميع الحالات التي يكون فيها مبنى الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها وإساءة استعمال السلطة. ولا وجه للتحدي بأن المادة السابعة سالفه الذكر إنما يقتصر حكمها على القرارات التي تصدر بالمطابقة لأحكام المرسوم بقانون رقم 181 لسنة 1952 دون تلك التي يشوبها خطأ في تطبيقه؛ ذلك أن الأخذ بهذا القول يجعل المنع الوارد في هذه المادة من قبيل اللغو، هذا بالإضافة إلى أن المادة السابعة المشار إليها تنص على أن حكمها هو استثناء من أحكام المادتين 3 و 10 من قانون مجلس الدولة وأن المادة 3 من هذا القانون الأخير تشترط أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها.

نسخة مهذبة من موقع قاضي أونلاين

[الطعن رقم 503 - لسنة 7 - تاريخ الجلسة 23 \ 11 \ 1954 - مكتب  
فني 9 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 42]

نسخة مهذبة من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : أحقية المتضرر من القرارات المشوبة بإساءة استعمال السلطة في التعويض عنه منوط بتوافر أركان المسؤولية

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

إن الإدارة لا تسأل عن القرارات التي تصدر منها إلا في حالة وقوع خطأ من جانبها ، بأن تكون هذه القرارات غير مشروعة أي مشوبة بعيب أو أكثر من العيوب المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم 9 لسنة 1949 الخاص بمجلس الدولة و في المادة الثامنة من القانون رقم 165 لسنة 1955 في شأن تنظيم الدولة ، و هذه العيوب هي عدم الاختصاص و وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين و اللوائح أو الخطأ في تطبيقها و تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، بشرط أن يتحقق الضرر الناجم عنها ، و أن تقوم رابطة السببية بين الخطأ و الضرر ، فإذا برأت من هذه العيوب كانت سليمة مشروعة مطابقة للقانون ، فلا تسأل الإدارة عن نتائجها مهما بلغت جسامة الضرر المترتب عليها لانتفاء ركن الخطأ .

[الطعن رقم 1755 - لسنة 2 - تاريخ الجلسة 29 \ 06 \ 1957 -  
مكتب فني 2 - رقم الجزء 3 - رقم الصفحة 1309 - تم قبول هذا الطعن]

كما قضت

إن مسؤولية الدولة عن أعمالها غير التعاقدية التي تبني على الخطأ تستلزم توافر أركان ثلاثة: 1- أن يكون هناك خطأ منسوب إلى الإدارة 2- أن يصيب الموظف ضرر بسبب هذا الخطأ 3- أن تقوم علاقة سببية بين الخطأ والضرر ويندرج في مدلول الخطأ العمل غير المشروع أو المخالف للقوانين

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

واللوائح في صوره الأربعة وهي عيب الشكل والاختصاص ومخالفة القانون والانحراف بالسلطة أو إساءة استعمالها فهو يتناول الفعل السلبي والفعل الإيجابي وينصرف معناه إلى مجرد الإهمال والفعل العمد على السواء فثمة التزام يفرض على الكافة عدم الإضرار بالغير ومخالفة هذا النهي ينطوي فيها الخطأ ولما كانت أول واجبات الإدارة أن تحترم القوانين واللوائح فإذا صدر منها قرار مشوب بعيب مخالفة القانون أو إساءة استعمال السلطة، فإنه، دون أن يفقد مقوماته أو خصائصه كقرار إداري، ينقلب عند التنفيذ إلى عمل مادي ضار يسوغ للمضرور أن يطالب بتعويض عما أصابه من ضرر من جراء تنفيذه.

ويتأكد هذا المعني على الأخص إذا أصبح القرار المعيب حصينا من كل إلغاء بفوات الميعاد القانوني لسحبه من جهة الإدارة أو للطعن عليه قضائيا من جهة المضرور ولا يبقى للمضرور بعد ذلك إلا أن يطالب بالتعويض على التفصيل السابق.

[الطعن رقم 956 - لسنة 7 - تاريخ الجلسة 05 \ 01 \ 1954 -

مكتب فني 8 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 383]

نسخة مهداة من موقع قاضي أونلاين

## المبدأ القانوني : نطاق أعمال البرلمان الإدارية من رقابة القضاء على إساءة استعمال السلطة

وتطبيقا لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

يقوم التساؤل عما إذا كانت جميع الأعمال الإدارية التي يصدرها البرلمان تخضع لرقابة القضاء الإداري وإلى أي مدى تمتد تلك الرقابة ؟ أما من حيث الأعمال الإدارية التي تصدر من مكتب أحد المجلسين في شأن موظفيه فقد سبق لهذه المحكمة قضاء بقبول جميع أوجه الطعن فيها من مخالفة القوانين إلي مجاوزة حدود السلطة إلي إساءة استعمالها - أما الأعمال الإدارية التي يصدرها البرلمان في صورة قوانين ومنها قانون ربط الميزانية فترى المحكمة الأخذ بالرأي الذي يأخذ بالمعيار الشكلي ، ومقتضى ذلك ولازمه أن يكون لقانون ربط الميزانية حصانات القوانين العادية ومن ثم لا يقبل الطعن فيها وطلب إلغائها لعيب مجاوزة السلطة أو الانحراف بها أو إساءة استعمالها على أساس معيار ذاتي بل يجب أن يكون المعيار موضوعياً - أما الأعمال الصادرة من السلطة التنفيذية ولو كانت في مقام التشريع كاللوائح وغيرها فإنها تخضع لرقابة القضاء وتكون رقابته عليها من حيث المدعي هي عين رقابته على سائر القرارات الإدارية ويقبل الطعن عليها بجميع الطعون.

[الطعن رقم 371 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 27 \ 04 \ 1953 - مكتب

فني 7 - رقم الجزء 3 - رقم الصفحة 1000]

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

## كما قضت

إن قانون ربط الميزانية لا يتضمن عادة قواعد عامة مجردة وإنما هو تحديد للإيرادات من مصادرها وتوزيع لها على مصارفها العامة بما يكفل سير مرافق الدولة في فترة محددة من الزمن هي في الغالب عام واحد وهذا العمل بطبيعته عمل تنفيذي إداري ولكن لأهميته ولتحمل أفراد الأمة أعباءه وآثاره تقرر أن يصدر من السلطة التشريعية التي تتمثل إرادة الأمة في أفرادها نواباً وشيوخاً، ولما كانت أغلب أعمال التشريعية تصدر في شكل قوانين كانت الميزانية تربط هي الأخرى بقانون وفيما يتعلق بالأعمال الإدارية التي يصدرها البرلمان في صورة قوانين ومنها قانون ربط الميزانية فترى المحكمة الأخذ بالرأي الذي يأخذ بالمعيار الشكلي ومقتضى ذلك ولازمه أن يكون لقانون ربط الميزانية حصانات القوانين العادية ومن ثم لا يقبل الطعن فيها وطلب إلغائها لعيب مجاوزة السلطة أو الانحراف بها أو إساءة استعمالها على أساس معيار ذاتي بل يجب أن يكون المعيار موضوعياً أما الأعمال الصادرة من السلطة التنفيذية ولو كانت في مقام التشريع كاللوائح وغيرها فإنها تخضع لرقابة القضاء وتكون رقابتها عليها من حيث المدعى هي عين رقابته على سائر القرارات الإدارية ويقبل الطعن عليها بجميع الطعون.

[الطعن رقم 397 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 26 \ 05 \ 1953 -

مكتب فني 7 - رقم الجزء 3 - رقم الصفحة 1306]

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : عيب إساءة استعمال السلطة عيب قصدي يشترط فيه التعمد

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

القول بأن الإدارة إذا عرضت على الموظف اعتزال الخدمة و لوحت بتطبيق القانون رقم 600 لسنة 1953 في شأنه يكون مسلكها مشروعاً إذا تبين للمحكمة فيما بعد أن الموظف غير صالح ، و يكون غير مشروع إذا تبين لها أنه صالح - هذا القول لا يستقيم إلا إذا كانت الإدارة حين سلكت هذا المسلك توفن بأن الموظف صالح و مع ذلك حملته على اعتزال الخدمة بالتهديد بتطبيق القانون عليه ؛ إذ يكون مسلكها عندئذ معيباً بإساءة استعمال السلطة و بالانحراف بها ، باستعمال أداة قانونية في غير ما شرعت له ، أما إذا كانت تعتقد وقتئذ أنه غير صالح فلا يكون مسلكها معيباً بمثل هذا العيب الخاص ، إذ غني عن البيان أن إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها هو من العيوب القصدية في السلوك الإداري قوامه أن يكون لدى الإدارة قصد إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها .

[الطعن رقم 904 - لسنة 3 - تاريخ الجلسة 09 \ 11 \ 1957 -

مكتب فني 3 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 52 - تم قبول هذا الطعن]

كما قضت

إن عيب إساءة استعمال السلطة من العيوب القصدية وقوامه أن يكون لدى الإدارة عند إصدارها قرارها قصد إساءة استعمال السلطة والانحراف بها. ولا وجه للتحدي في مقام إثبات هذا العيب بوقائع جدت بعد صدور القرار المطعون فيه.

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

[الطعن رقم 2129 - لسنة 9 - تاريخ الجلسة 14 \ 02 \ 1960 -  
مكتب فني 14 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 220]

نسخة مهذبة من موقع قاضي أونلاين

## المبدأ القانوني : القرار المعيب بإساءة استعمال السلطة يغير القرار الذي يعتريه خطأ مادي

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

تجب التفرقة بين الخطأ المادي الذي يقع في القرار الإداري وبين عيب مجاوزة السلطة الذي يشوبه لعدم الاختصاص أو الخلل أو النقص في الإجراءات أو لمخالفة القانون أو للخطأ في تطبيقه وتفسيره أو لإساءة استعمال السلطة - فالخطأ المادي يجوز تصحيحه في أي وقت ولو بعد انقضاء ميعاد الستين يوماً المحددة للإلغاء أو السحب بينما يصبح القرار حصيناً وبعد فوات هذا الميعاد رغم ما به من عيب مجاوزة السلطة واستقرار الأوضاع الإدارية وذلك لأن الخطأ المادي لا يغير من حقيقة الواقع في شيء لأنه سهو غير مقصود ولهذا يجوز تصحيح ما يقع في الأحكام النهائية من أخطاء مادية حتى بعد استنفاد جميع طرق الطعن العادية وغير العادية دون التحدي بقوة الشيء المحكوم فيه وكذلك يجوز تصحيح الأخطاء المادية التي تقع في القرار الإداري حتى بعد فوات ميعاد الإلغاء أو السحب دون التحدي بحصانة القرار الإداري.

[الطعن رقم 1782 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 10 \ 03 \ 1954 -

مكتب فني 8 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 923]

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : إذا شاب إساءة استعمال السلطة أحد القرارين لا يعني أن يبطل كلاهما متى كانا مختلفين غير مندمجين

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

إذا كان التعسف الذي ينسبه المدعي إلى وزارة الدفاع لم يكن في إصدار القرار بالإحالة إلى المعاش وإنما كان في عدم ترقيته قبل ذلك إلى الرتب التي كان يرقى إليها في دوره لو لم تعلق ترقيته على محاكمته فإن طعنه يكون في حقيقة الواقع منصباً على القرار الإداري الذي تركه في الترقية إلى رتبة القائم قام في سبتمبر سنة 1943 ورقى فيها من يلونه في الأقدمية - والقراران جد مختلفين - فلا يمكن اعتبار الأخير مندمجاً في عموم الأول وقد تم قرار الترك وأنتج أثره القانوني قبل العمل بقانون إنشاء مجلس الدولة فيكون من غير الجائز الطعن بالإلغاء في قرار التخطي في الترقية الصادر في سبتمبر سنة 1943 والمقول بصدوره بطريق التعسف ويكون طلب إلغاء قرار الإحالة إلى المعاش تأسيساً على بطلان قرار التخطي غير سليم إذ أن قرار الإحالة إلى المعاش قد صدر صحيحاً غير مشوب بعيب إساءة استعمال السلطة . ويتعين لكل ذلك رفض هذا الطلب .

[الطعن رقم 318 - لسنة 1 - تاريخ الجلسة 10 \ 11 \ 1948 - مكتب

فني 3 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 16]

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

# الفصل الثاني

## قرائن إساءة استعمال السلطة

## وحرية المحكمة في استخلاصها

نستعرض فيه لمبدأ :

- عبء إثبات إساءة استعمال السلطة يقع على المدعي ..
- للمحكمة حرية تقدير القرائن على وجود الإساءة في استعمال السلطة من عدمه ..
- قرائن استعمال السلطة دون إساءة أو حال إساءة استعمالها ..
- جدية سبب القرار قرينة على انتفاء إساءة استعمال السلطة ..
- انحراف الإدارة بسبب القرار يعد قرينة على إساءة في استعمال السلطة ..
- وجود صلة قرابة لا تكفي دليلاً على إساءة استعمال السلطة ..
- التدخل بالسبيل الشرعية في إصدار القرار لا يعد من صور إساءة استعمال السلطة ..

نسخة مهداة من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : عبء إثبات إساءة استعمال السلطة يقع على المدعي ..

وتطبيقا لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

إن الطعن بإساءة استعمال السلطة إنما يقع عبء إثباته على من يدعيه.

[الطعن رقم 626 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 24 \ 06 \ 1953 - مكتب

فني 7 - رقم الجزء 3 - رقم الصفحة 1775]

كما قضت

المادة رقم 54 من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم 47 لسنة 1978 .

النقل من وظيفة إلى أخرى من ذات الدرجة وبذات المجموعة النوعية ومن مكان إلى آخر هو أمر تترخص فيه جهة الإدارة تجريبه كلما أستوجبته المصلحة العامة وحسن سير العمل في المرفق الذي تقوم عليه ولا رقابة للقضاء الإداري على جهة الإدارة مادام قرارها راعي القيود التي وضعها المشرع لمصلحة العامل المنقول ومنها عدم نقله إلى وظيفة درجتها اقل وما دام خلا قرار النقل من إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها وهو من العيوب القصدية التي لا تفترض ويجب إقامة الدليل عليه ويكفي لقيامه أن ينعدم السبب الذي قام عليه القرار وينطوي تصرف الإدارة على تمييز بين العاملين الذين تتماثل ظروفهم وذلك دون مسوغ مقنع أساس من الصالح العام . تطبيق

[الطعن رقم 3259 - لسنة 41 - تاريخ الجلسة 09 \ 11 \ 1996 -

مكتب فني 42 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 125]

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : للمحكمة حرية تقدير القرائن على وجود الإساءة في استعمال السلطة من عدمه

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

--- 1 ---

إن سوء استعمال السلطة نوع من سوء استعمال الحق والموظف يسيء استعمال سلطته كلما استعمل نصوص القانون ونفذها بقصد الخروج على أغراض القانون وأهدافه فهو استعمال القانون بقصد الخروج على القانون وبهذه المثابة تكون إساءة استعمال السلطة ضرباً من تعمد مخالفة القانون مع التظاهر باحترامه فهي لا تخرج عن كونها مخالفة متعمدة لأهداف القانون بل وللقانون ذاته لتعذر التفرقة بين نصوص القانون وأهدافه ولهذا لا يكون سكوت الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من قانون مجلس الدولة عن ذكر سوء استعمال السلطة مانعاً من نظر المحكمة هذا العيب على أساس أنه ضرب من مخالفة القانون.

--- 2 ---

إن المحكمة لها أن تقدر امتناع الوزارة عن نقض القرائن التي يقدمها المدعي للتدليل على أن القرار لا يمت إلى المصلحة العامة وتعقب عليه بما تستنتجه من أوراق الدعوى - فلها أن تستنتج أن ليس لدى الوزارة أي مبررات لترك المدعي في الترقيّة وأن عدم اختيارها له مفضلة عليه زملاءه الذين لم يستوفوا بعد كامل شروط الترقي والذين لا يفضلونه في الكفاية العلمية خصوصاً وأن بينهم من هو دونه في المؤهل العلمي إنما هو خطأ في عملية

نسخة مهذاه من موقع قاضي أونلاين

الاختيار يؤدي إلى الإضرار بالمصلحة العامة ومن ثم فهو مخالف للقانون  
علاوة على ما فيه من سوء استعمال السلطة.

[الطعن رقم 650 - لسنة 2 - تاريخ الجلسة 07 \ 06 \ 1949 - مكتب  
فني 3 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 930]

### كما قضت

يبين من استقراء الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم 91 لسنة  
1948 الخاص بوضع اللائحة الأساسية لكلية دار العلوم والفقرة الثانية من  
المادة 32 من المرسوم الصادر في 5 من يناير سنة 1950 باللائحة الداخلية  
فيما يتعلق بالشروط المطلوبة للحصول على الدكتوراه أن القانون لم يترك  
الحبل على الغارب بل خول مجلس الكلية سلطة التقدير في صلاحية البحث  
الذي يقدمه الطالب أو عدم صلاحيته لأن يكون أساساً لرسالة مبتكرة تعود  
على العلم بفائدة محققة كما أخضع اشتغال الطالب بعد إقرار البحث بواسطة  
مجلس الكلية لإشراف أستاذ يعينه له المجلس، وهذه السلطة التقديرية المخولة  
للمجلس والسلطة الإشرافية المخولة للأستاذ الذي يعينه تتسعان لتعرف مدى  
استعداد الطالب لأن يتجه اتجاهاً مثمراً نحو الغاية المقصودة من الرسالة على  
الوجه الذي يطلبه القانون وهي أن تكون ابتكاراً يزيد في التراث العلمي،  
وظاهر من الأوراق أن المجلس لما كلف المدعي تقديم مذكرة يبين فيها  
النواحي المبتكرة في بحثه بعد أن لوحظ أن هذا الموضوع في جملته ليس  
جديداً وسبق أن طرقه أدباء كثيرون من المشتغلين وغيرهم قدم مذكرة ذكر  
فيها أربعة عشر مرجعاً باللغة الإنجليزية فرأى المجلس اختبار المدعي في  
مدى أستعداده للإفادة منها وخص هذا الاختيار بموضوع الأدب الأموي في  
كتاب الأستاذ " نيكلسون " وهو ولاشك اختيار في موضوع يتصل اتصالاً

نسخة مهذاه من موقع قاضي أونلاين

مباشراً بالبحث الذي أعده المدعي لرسالته مما ينفى إساءة استعمال السلطة كما يدعى هذا إلى أن المجلس عامل غيره بمثل ذلك بل ظهر من التقاليد الجامعية في مصر وغيرها أن يكلف الطالب قبل قيد موضوعه دراسة لغة جديدة أو السفر أحياناً إلى الخارج لدراسات تتعلق ببحثه ذلك لأن المقصود هو توجيه الطالب توجيهاً مثمراً نحو الغاية وهي أن ينتهي البحث إلى رسالة تعد ابتكاراً جديداً يزيد في التراث العلمي.

[الطعن رقم 116 - لسنة 7 - تاريخ الجلسة 24 \ 06 \ 1953 -  
مكتب فني 7 - رقم الجزء 3 - رقم الصفحة 1786]

نسخة مهذبة من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : قرائن استعمال السلطة دون إساءة أو حال إساءة استعمالها ..

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

إذا كان الثابت أن نذب المطعون عليه لم يكن ندباً مؤقتاً لمدة محدودة يعود بعد انقضائها إلي مقرر عمله الأصلي وتترتب عليه الأعباء الإضافية التي يستحق من أجلها بدل السفر و إنما كان توطئة للنقل النهائي الذي أعقبه فإن قرار مدير مصلحة الأملاك بندبه بدون بدل سفر يكون قد صدر مطابقاً للقانون وفي حدود سلطته التقديرية دون تعسف أو إساءة استعمال السلطة ويكون المطعون عليه غير محق في طلب بدل السفر عن مدة ندبه.

[الطعن رقم 11 - لسنة 1 - تاريخ الجلسة 31 \ 12 \ 1955 - مكتب

فني 1 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 361 - تم قبول هذا الطعن]

كما قضت

إن لجنة الشياخات إذا أدانت المدعي لاتهامه في قضية الجنحة ولما ثبت لها من تحريات المديرية بشأن مساهمته في حوادث سرقات المواشي ولتستره على المجرمين تكون قد كونت عقيدتها في ثبوت هذه التهم على المدعي من عناصر ثابتة منتجة في الأوراق فلا جناح عليها ولا تثريب فيما اطمأنت إليه واستقر عليه وجدانها، كما أن الفصل الذي بُني على ثبوت هذه التهمة لا وجه للقول فيه بإساءة استعمال السلطة لأن اتهام المدعي في حادث سرقة المواشي وما أحاطه من تقارير رجال البوليس عن سمعة سيئة تتصل بأخطر أنواع الجرائم في الأرياف وما قامت عليه هذه التقارير من قرائن وأدلة تؤيدها، كل ذلك لا يدع مجالاً للتردد في وجوب إقصاء المدعي من وظيفته التي تقتضي

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

من شاغلها فوق حسن السمعة ونقاء السيرة أن يكون عوناً للحكومة في حفظ الأمن والضرب على أيدي المجرمين لا أن يكون هو بذاته عوناً للفساد والإفساد وإشاعة الجريمة ومن ثم يكون القرار المطعون فيه لم يجانب القانون وغير مشوب بسوء استعمال السلطة وبالتالي تكون الدعوى على غير أساس سليم حقيقة بالرفض.

[الطعن رقم 315 - لسنة 5 - تاريخ الجلسة 21 \ 06 \ 1953 - مكتب فني 7 - رقم الجزء 3 - رقم الصفحة 1642]

### كما قضت

موظف - فصل من الخدمة - ترك الموظف في الترفيع ثم تسريحه بعد رفعه الأمر للقضاء عدة مرات و صدور أحكام لمصلحته - يعتبر دليلاً على إساءة استعمال السلطة . تطبيق .

[الطعن رقم 29 - لسنة 2 - تاريخ الجلسة 20 \ 05 \ 1961 - مكتب فني 6 - رقم الجزء 3 - رقم الصفحة 1159 - تم قبول هذا الطعن]

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

## المبدأ القانوني : انحراف الإدارة بسبب القرار يعد قرينة على إساءة في استعمال السلطة

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

إذا كان لا شبهة في أن المدعي يستحق الترقية إلى الدرجة الخامسة الشخصية اعتباراً من أول أبريل سنة 1943 بالتطبيق لقواعد إنصاف المنسيين على أساس قضائه في الدرجة السادسة أكثر من 15 سنة وذلك إذا ضمت له مدة خدمته السابقة التي يستحق ضمها، فيكون حرمانه من هذه الترقية قد جاء والحالة هذه مخالفاً للقانون. ولا وجه للتحدي بقرار وزير الأشغال العمومية الصادر في 31 من أغسطس سنة 1948 بحرمانه من الترقية إذ فضلاً عن أنه جاء متأخراً بعد حصول الترقيات إلى الدرجات الشخصية بالتطبيق لقواعد إنصاف المنسيين - وتدل ظروف الحال وملابساته على أنه صدر عن إساءة استعمال السلطة إذ قصد به تغطية ترك المدعي في تلك الترقيات بدون وجه حق - فإنه ظاهر أن الحرمان من تلك الترقية الواجبة لا يقوم على سبب جدي يبرره قانوناً، كما يعيب هذا القرار من ناحية أخرى أنه يتناقض مع قرار ترقية المدعي إلى الدرجة الخامسة من أول مايو سنة 1946 بالتطبيق لقواعد التنسيق ومن ثم يكون القرار المشار إليه مخالفاً للقانون مشوباً بإساءة استعمال السلطة - فيتعين القضاء بإلغائه.

[الطعن رقم 122 - لسنة 3 - تاريخ الجلسة 06 \ 12 \ 1950 - مكتب

فني 5 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 232]

كما قضت

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

إن الترقية بالأختيار ليست ميزة يتمتع بها الرؤساء طبقاً لأهوائهم، وإنما هي رخصة وضعت في أيديهم وأمانة في ذمتهم لاختيار العناصر الممتازة للترقية، تشجيعاً للكفاية التي لا تلحقها الترقية بالأقدمية . فإذا ما توافرت عناصر الاختيار في موظف وجب عدم تخطيه إلى من يليه بغير مبرر يستلزمه وإلا كان هذا التخطي مشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة. ومن ثم إذا كان ملف خدمة المدعي ينطق بكفايته وامتيازته فإن القرار الصادر بتخطيه في الترقية إلى الدرجة الخامسة بالأختيار يكون مشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة، ويتعين الحكم بإلغائه. ولا يقدح في أحقية المدعي في الترقية في نسبة الاختيار - بدلاً ممن يلونه في ترتيب الأقدمية - أن يكون قد توقع عليه جزاء بالخضم يوماً واحداً منذ عشرين عاماً لإهماله في تسديد تصرف النيابة في القضايا حين كان كاتب ضبط بقسم الإسماعيلية؛ ذلك أنه فضلاً عن تفاهة هذا الجزاء فإنه قد مضى عليه زمن طويل حسنت في خلاله الشهادة في حقه من رؤسائه في مختلف العهود.

[الطعن رقم 1399 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 06 \ 12 \ 1954 -

مكتب فني 9 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 103]

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : وجود صلة قرابة لا تكفي دليلاً على إساءة استعمال السلطة ..

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

مجرد قرابة أحد الموظفين لذوي النفوذ لا ينهض بذاته دليلاً على أن ترقيته كانت وليدة إساءة استعمال السلطة من جانب ذي النفوذ إذا لم تكن ثمة قرائن أخرى تدل على ذلك خصوصاً إذا أستبان أن هذه الترقية كانت طبيعية بحسب أوضاع الميزانية.

[الطعن رقم 286 - لسنة 5 - تاريخ الجلسة 21 \ 05 \ 1952 -

مكتب فني 6 - رقم الجزء 3 - رقم الصفحة 1055]

كما قضت

إذا كان المدعون يستندون في نسبة إساءة استعمال السلطة إلي القرار المطعون فيه إلي علاقة المصاهرة بين وكيل الوزارة و المدعي عليه الثاني فإن هذه العلاقة بفرض قيامها لا تصلح بمفردها سبباً للقول بانحراف القرار عن الجادة وتنكب سبيل المصلحة العامة وصدوره بباعث من المحاباة و الخضوع في إصداره لمؤثرات خاصة بل يجب أن يقوم الدليل علي إنها هي الدافع الأصيل الذي قصد إليه والواقع من الأمر أن المدعين لم يتبينوا قيام هذه الصلة وأن القرار لم يصدر من وكيل الوزارة بل من الوزير ولم يقم دليل علي أن هذه العلاقة كانت هي الدافع لإصدار القرار.

[الطعن رقم 334 - لسنة 7 - تاريخ الجلسة 07 \ 02 \ 1954 -

مكتب فني 8 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 608]

نسخة مهذاه من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : التدخل بالسبل الشرعية في إصدار القرار لا يعد من صور إساءة استعمال السلطة

وتطبيقا لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

لا وجه لما ينعاه المدعي على القرار المطعون فيه من إساءة استعمال السلطة بمقولة إنه صدر بدافع من الهوى الحزبي ونتيجة لتدخل من جانب أحد أعضاء الهيئة التشريعية ، لا وجه لذلك لأن الظاهر من الأوراق أن عضو الهيئة التشريعية لم يفعل أكثر من تقديم شكوى لوزير الداخلية شأنه في ذلك شأن أي شخص عادي يشكو من أمر معين فلم يكن تدخله بصورة إيجابية يتصل بجوهر القرار المطعون فيه أو بعملية الانتخاب التي أجرتها لجنة الشياخات وأصدرت بشأنها القرار الذي اعتمده القرار المطعون ، على أنه يبين من الإطلاع على هذا القرار الأخير أن وزير الداخلية استند في إصداره إلى فتوى إدارة الرأي المختصة لا إلى الشكوى المقدمة من عضو الهيئة التشريعية فحسب ، الأمر الذي يخلص منه أن هذه الشكوى لم تكون بذاتها علة إصدار القرار المطعون فيه .

[الطعن رقم 377 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 07 \ 06 \ 1953 -

مكتب فني 7 - رقم الجزء 3 - رقم الصفحة 1483]

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

## الفصل الثالث

# حرية الإدارة في قراراتها ما لم تسيء استعمال سلطتها

نستعرض فيه لمبدأ :

- لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية ما لم تسيء استعمال سلطتها ..
- لا معقب على سلطة الإدارة في تقدير كفاية أداء الموظف ما لم تسيء استعمال سلطتها ..
- لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية في قرارات شؤون الهيئات القضائية ما لم تسيء استعمال سلطتها ..
- لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية في قرارات شؤون العمد و المشايخ ما لم تسيء استعمال سلطتها ..
- لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية في قرارات شؤون الجامعة والتعليم العالي ما لم تسيء استعمال سلطتها ..
- المبدأ القانوني لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية في قرارات شؤون الأجانب ما لم تسيء استعمال سلطتها ..
- تقدير ملائمت القرار رخصة للإدارة دون تعقيب متى خلت من إساءة استعمال السلطة ..
- للإدارة تقرير صلاحية الموظف من عدمه لما يسند إليه ما لم تسيء استعمال سلطتها ..
- للإدارة حرية إصدار قرارات النقل كما ترى متى التزمت عدم إساءة استعمال السلطة ..

نسخة مهداة من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية ما لم تسيء استعمال  
سلطتها

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

للووزير أن يصدر قراراً بوقف الموظف الذي تنسب إليه بعض المآخذ أو المخالفات إذا كانت المصلحة تقتضي اتخاذ مثل هذا الإجراء، وعلى الأخص إذا بوشر التحقيق معه فيما أسند إليه وكان لبقائه في العمل تأثير في سير التحقيق ، وللوزير في هذه الحالة أن يقرر المدة التي تلزم لهذا الغرض ، ولا معقب على قراره ما دام غير مشوب بمخالفة القوانين أو اللوائح أو بسوء استعمال السلطة.

[الطعن رقم 90 - لسنة 1 - تاريخ الجلسة 18 \ 06 \ 1947 - مكتب

فني 1 - رقم الصفحة 438]

كما قضت

إذا كان الخلاف حول المسوغ الفني للقرار الإداري لم يكن راجعاً إلي مخالفة قواعد فنية مسلماً بها، وواجبة الإلتباع حتماً وإنما كان مبناه الاجتهاد في ابتكار الوسائل لوقاية جسور الحوش وفي تقدير الظروف والملابسات الملائمة لإصدار الأمر الإداري المذكور فإن تقدير هذه الملائمة أمر تستقل به السلطة الإدارية دون معقب عليها في ذلك إلا إذا أساءت استعمال سلطتها وهو أمر غير متوافر في هذه الدعوى إذ لم يثبت أن الأمر صدر بدوافع شخصية وبقصد الانتقام ولذلك لا يعد الخلاف الفني مخالفة قانونية تعيب القرار وتبطله - وهو أيضاً لم يبلغ درجة إساءة استعمال السلطة.

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

[الطعن رقم 20 - لسنة 1 - تاريخ الجلسة 11 \ 05 \ 1950 - مكتب  
فني 4 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 737]

### كما قضت

من المبادئ المسلم بها أن الترخيص الصادر من جهة الإدارة يختلف - من حيث جواز سحبه - عن القرار الإداري ؛ ذلك أن القرار الإداري قد يكون نهائياً وغير قابل للسحب أو الإلغاء بمجرد صدوره في بعض الأحيان ، كما قد يكون قابلاً للسحب في الميعاد الذي يجوز للأفراد الطعن فيه أو دون التقيد بهذا الميعاد حسب الأحوال .

أما الترخيص فهو تصرف إداري يتم بالقرار الصادر بمنحه وهذا التصرف مؤقت بطبيعته قابل للسحب أو التعديل في أي وقت متى اقتضت المصلحة العامة ذلك ويقع هذا السحب أو التعديل غير قابل للإلغاء أمام هذه المحكمة متى تم وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ولم يكن مشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة وذلك سواء أكان الترخيص مقيداً بشروط أو محددًا بأجل أم لا ولا يجوز في هذه الحالة الطعن في قرار السحب قبل انقضاء الأجل أو مع مراعاة الشروط المقررة إلا لعيب إساءة استعمال السلطة، وترتيباً على ما تقدم إذا أصدرت الإدارة قرارها بوقف الترخيص الذي منح للمدعي بتصدير بعض البضائع، واستبان للمحكمة أن هذا القرار صدر مطابقاً للقانون مستهدفاً المصلحة العامة بعيداً عن إساءة استعمال السلطة، تعين رفض طلب إلغائه أو طلب التعويض عنه .

[الطعن رقم 104 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 07 \ 02 \ 1955 -  
مكتب فني 9 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 282]

نسخة مهذاه من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : لا معقب على سلطة الإدارة في تقدير كفاية أداء الموظف ما لم  
تسعى استعمال سلطتها

وتطبيقا لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

إن تقدير الدرجة التي يستحقها الموظف عن كل عنصر من العناصر الواردة  
بالتقرير السنوي لدرجة الكفاية، هو أمر يترخص فيه الرئيس المباشر و  
المدير المحلي و رئيس المصلحة و لجنة شئون الموظفين كل في حدود  
اختصاصه، و لا رقابة للقضاء عليهم في ذلك، و لا سبيل إلى التعقيب عليه،  
ما دام لم يثبت أن تقديراتهم كانت مشوبة بالانحراف أو بإساءة استعمال  
السلطة، لتعلق ذلك بصميم اختصاص الإدارة الذي ليس للقضاء أن ينصب  
نفسه مكانها فيه .

[الطعن رقم 1254 - لسنة 11 - تاريخ الجلسة 09 \ 03 \ 1969 -  
مكتب فني 14 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 475 - تم قبول هذا الطعن]

كما قضت

تقدير الدرجة التي يستحقها العامل عن كل عنصر من العناصر الواردة  
بالتقدير هو أمر يختص به الرئيس المباشر و المدير المحلي و لجنة شئون  
العاملين كل فرد في حدود اختصاصه لا رقابة للقضاء علي السلطة التقديرية  
في ممارسة هذا الاختصاص طالما كان التقرير غير مشوب بالانحراف أو  
إساءة استعمال السلطة

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

### كما قضت

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد ذهب إلي أن تقرير كفاية العمل أمر يترخص فيه كل من الرئيس المباشر والرئيس الأعلى ولجنة شئون العاملين كل في حدود اختصاصه ولا سبيل للتعقيب عليه ما لم يثبت أن تقديراتهم كانت مشوبة بالانحراف أو إساءة استعمال السلطة لتعلق ذلك بصميم اختصاص الإدارة ومن ثم يكون التقرير صحيحا متى كان مستكماً لشرائطه المقررة ومستوفياً المراحل والإجراءات التي رسمها القانون لذلك يجب أن تكون تقديرات الرؤساء مستمدة من عناصر صحيحة ولم تقم دليل بالأوراق على نفيها أو إهدار قيمتها .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن تقرير كفاية المطعمون ضده عن عام 1999 كان قد عرضه رئيسه المباشر تقدير كفايته بمرتبة ممتاز 92 درجة ثم عرض التقرير على الرئيس الأعلى فقدر كفاية المطعمون ضده بذات المرتبة ممتاز وبعرض هذا التقرير على لجنة شئون العاملين قامت بتخفيضه إلي مرتبة جيد جداً 80 درجة وذلك دونما إبداء أية أسباب تقلل من كفاءة المطعمون ضده أو تهون منها بالمخالفة لما حوته الأوراق حيث حصل المطعمون ضده على تقارير بمرتبة ممتاز عدة أعوام وهي 96 و 97 و 1998 إلي جانب حصوله على مكافأة تشجيعية بالقرار رقم 623 لسنة 2000 ولم تقدم جهة الإدارة ما يفيد توقيع أية جزاءات إدارية على المطعمون ضده وعليه يكون القرار المطعون فيه قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون مما يتعين معه الحكم بإلغاء القرار .

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

[الطعن رقم 2754 - لسنة 48 - تاريخ الجلسة 30 \ 04 \ 2005 -  
رقم الصفحة 203]

نسخة مهذبة من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية في قرارات شئون الهيئات  
القضائية ما لم تسيء استعمال سلطتها

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

المادة رقم 35 من القانون رقم 117 لسنة 1958 بشأن إعادة تنظيم النيابة  
الإدارية والمحاکمات التأديبية معدلة بالقانون رقم 183 لسنة 1960 .  
المشرع ناظ برئيس الجمهورية أمر تعيين مدير النيابة الإدارية بسلطة  
تقديرية لا يحدها قيد أو تقيداً ضوابط يتعين النزول على مقتضاها - النص  
جاء على وجه من العموم والإطلاق بما لا سبيل معه إلي تخصيصه أو تقييده  
دون مخصص أو مقيد - ليس من ريب في أن مقتضى ذلك أن لرئيس  
الجمهورية تعيين مدير النيابة من بين أعضائها أو من غير هؤلاء الأعضاء  
كما انه لا إلزام عليه في الحالة الأولى أن يكون التعيين من بين نواب المدير  
أو التزاماً بالأقدمية فيما بينهم - أثر ذلك : أنه مادام المجال مجال ترخص  
في التقدير فلا معقب على القرار الذي يصدره رئيس الجمهورية في هذا  
الشأن إلا أن يكون القرار مشوباً بإساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها  
ومن المقرر أن على من يدعى قيام هذا العيب عبء إثباته لأنه يفترض .  
تطبيق .

[الطعن رقم 572 - لسنة 38 - تاريخ الجلسة 08 \ 11 \ 1997 -

مكتب فني 43 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 251]

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

## كما قضت

المادة 35 من القانون رقم 117 لسنة 1958 بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، المادة 44 من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم 46 لسنة 1972 ، المادة 83 من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم 47 لسنة 1972 ، المادة 16 من قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقانون رقم 75 لسنة 1963 المعدل بالقانون رقم 10 لسنة 1986.

خول القانون رئيس الجمهورية تعيين مدير النيابة الإدارية بسلطة تقديرية دون أن يقيد في ذلك بأية قيود أو ضوابط شكلية كأن يختار المدير من بين نواب مدير الهيئة أو بعد أخذ رأى مجلس أو لجنة معينة كما فعل بالنسبة إلي تعيين رؤساء الهيئات القضائية الأخرى - غير المشرع في الحكم بالنسبة إلي إجراءات وقيود تعيين رؤساء الهيئات القضائية فبينما أوجب تعيين رؤساء محكمة النقض ومجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة من بين نواب الرئيس وبعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى أو الجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة أو المجلس الأعلى لهيئة قضايا الدولة حسب الأحوال ، لم يوجب ذلك: بالنسبة إلي تعيين مدير النيابة الإدارية فقد أطلق سلطة تعيينه من أي قيد مما ذكر فلم يوجب أن يكون من بين نواب المدير ولم يقيد بها بأخذ رأى أو الرجوع إلي اللجنة المشكلة داخل هيئة النيابة الإدارية للنظر في شئون الأعضاء - نتيجة ذلك: يملك رئيس الجمهورية تعيين مدير النيابة الإدارية من بين أعضائها أو من خارج هذه الهيئة دون معقب عليه في ذلك طالما سلم قراره من عيب إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها - لا يغير من ذلك الاجتهاد بأن هناك قيود على سلطة رئيس الجمهورية عندما يختار تعيين مدير النيابة من بين أعضائها تتمثل في اختيار الأقدم من بين النواب إذا

نسخة مهذاه من موقع قاضي أونلاين

تساووا في درجة النيابة - أساس ذلك: هذا الاجتهاد لا محل ولا موجب له أمام صراحة النص وهو تخصيص بغير مخصص - تطبيق.

[الطعن رقم 2183 - لسنة 34 - تاريخ الجلسة 25 \ 07 \ 1992 -  
مكتب فني 37 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 1908]

### كما قضت

المادة " 85 " من قانون مجلسة الدولة الصادر بالقانون رقم 47 لسنة 1972 . يعتبر تحديد أقدمية من يعينون من خارج مجلس الدولة من المسائل الخاضعة لسلطة مجلس الدولة التقديرية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية بلا معقب عليه في هذا الخصوص ما دام قراره قد خلا من عيب إساءة استعمال السلطة ما لم ير المجلس إعمالاً لسلطته الجوازية تحديد الأقدمية من تاريخ التعيين في الدرجات المماثلة لوظائف مجلس الدولة بشرط ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملائهم في مجلس الدولة .

[الطعن رقم 89 - لسنة 32 - تاريخ الجلسة 07 \ 02 \ 1988 -  
مكتب فني 33 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 834 - تم رفض هذا الطعن]

نسخة مهذاه من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية في قرارات شؤون الجامعة والتعليم العالي ما لم تسيء استعمال سلطتها

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

لا أعتداد بما ينعاه المدعي على تقدير اللجنة من الناحية الفنية وعلى كفاية أعضائها وعدم كفاية المدة التي تم فيها فحص المؤلفات ؛ إذ ذلك كله من العناصر الموضوعية التي يستقل بها مجلس الجامعة أو سائر هيئاتها كل بحسب اختصاصه بما لا معقب عليه من هذه المحكمة ما دام لا ينطوي على إساءة استعمال السلطة.

[الطعن رقم 602 - لسنة 2 - تاريخ الجلسة 23 \ 02 \ 1949 -

مكتب فني 3 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 375]

كما قضت

إن اختيار كلية الهندسة بجامعة إبراهيم لأعضاء هيئة التدريس بها كما يستفاد من الأوراق كان مناطه توافر شروط في هؤلاء الأعضاء لا تتوافر في المدعي، وقد التزمت هيئات التعيين هذه الضوابط بكل دقة وأمانة مما تستبعد معه مظنة إساءة استعمال السلطة فقد منحت طائفة من الأساتذة على اعتبار أنهم كانوا يشغلون في المعهد وظائف رئيسية كما اختيرت طائفة أخرى على أساس أن أفرادها يحملون مؤهلاً علمياً يعلو على المؤهل المصري الذي دخلوا على أساسه في خدمة الحكومة وعين فريق ثالث لأنه يتوافر في إقراره شرط الحصول على درجة الدكتوراه ولا ينطبق أي ضابط من هذه الضوابط على المدعي.

نسخة مهذبة من موقع قاضي أونلاين

[الطعن رقم 249 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 24 \ 11 \ 1953 -

مكتب فني 8 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 101]

### كما قضت

إن اختيار الموظف للوظيفة متروك لتقدير الإدارة تترخص فيه في حدود القوانين واللوائح وما عساه يكون وضع من قواعد تنظيمية أو تقاليد مرعية ثابتة وبشرط أن يكون قرارها غير مشوب بعيب إساءة استعمال السلطة. وإذا كانت الوظيفة تتطلب مؤهلات معينة أو كفاية فنية خاصة، سواء أعلن عنها أو لم يعلن فإن المفاضلة بين المرشحين ومؤهلاتهم من خصائص جهات الإدارة، وهي في الجامعات مجلسا الكلية و الجامعة، إذ هما أقدر على إجراء هذه المفاضلة و اختيار الأصلح لتدريس مادة بعينها، وإذ لم يثبت أن القرار المطعون فيه قد انطوى على مخالفة لقانون أو للائحة أو لقاعدة تنظيمية أو لتقليد ثابت فلا يكون لهذه المحكمة أن تعقب عليه إلا لعيب إساءة استعمال السلطة.

[الطعن رقم 376 - لسنة 5 - تاريخ الجلسة 05 \ 03 \ 1952 -

مكتب فني 6 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 621]

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني: لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية في قرارات شؤون الأجانب  
ما لم تسعى استعمال سلطتها

وتطبيقا لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

إن قضاء هذه المحكمة قد أستقر على أن للحكومة الحق في إبعاد الأجانب بلا معقب عليها ما دام قرارها قد خلا من إساءة استعمال السلطة أو مخالفة القانون.

[الطعن رقم 132 - لسنة 4 - تاريخ الجلسة 12 \ 12 \ 1950 - مكتب  
فني 5 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 266]

كما قضت

إن حق الحكومة في إبعاد الأجانب لا يتيح لها أن تستخدمه كيفما تشاء ومهما كانت الظروف والأسباب وأن تراعي في استعماله قواعد القانون الدولي التي توجب عدم إساءة استعمال السلطة في معاملة الأجانب وإنه وإن كانت الدولة هي الحكم فيما تراه حيالهم فتستبعد من تراه مستحقا الإبعاد وتمد إقامة من تراه أهل لذلك إلا أن استخدام هذا الحق يجب أن يكون صادرا عن حسن نية دون تعسف أو إرهاب.

[الطعن رقم 268 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 16 \ 03 \ 1953 -  
مكتب فني 7 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 676]

نسخة مهداة من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : تقدير ملائمة القرار رخصة للإدارة دون تعقيب متى خلت من  
إساءة استعمال السلطة

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

ملاءمة النقل أو عدم ملاءمته مما تستقل الإدارة بتقديره بما لا معقب عليها  
ما دامت لا تشوبه إساءة استعمال السلطة.

[الطعن رقم 334 - لسنة 2 - تاريخ الجلسة 18 \ 05 \ 1949 -

مكتب فني 3 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 775]

كما قضت

لا وجه لما يتحدى به المدعي من أن إثثار بعض كليات الأزهر بنظام معين  
والتراخي في تطبيقه على القسم العام ينطوي على مخالفة القانون لا وجه  
لذلك لأن ملاءمة أو عدم ملاءمة إتباع نظام معين مما تستقل الإدارة بتقديره  
بما لا معقب عليها من هذه المحكمة ما دام قرارها خالياً من إساءة استعمال  
السلطة.

[الطعن رقم 464 - لسنة 2 - تاريخ الجلسة 27 \ 04 \ 1949 - مكتب

فني 3 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 626]

كما قضت

استقر رأي الجهات ذات الشأن على عدم تنسيق درجات المحصلين  
والصيافة نظراً إلى ما كان أصابهم من تحسين قبيل البحث في التنسيق ولا

نسخة مهداة من موقع قاضي أونلاين

شك في أن تنسيق درجاتهم أو عدم تنسيقها في تلك الظروف هو من الملائمات التي تترخص فيها تلك الجهات بلا معقب عليها من هذه المحكمة مادام خلا قرارها من إساءة استعمال السلطة.

[الطعن رقم 232 - لسنة 2 - تاريخ الجلسة 31 \ 05 \ 1950 -  
مكتب فني 4 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 852]

كما قضت

أستقر قضاء هذا المحكمة على أن تقدير ملاءمة شغل الوظيفة الشاغرة متروك أمره إلى جهة الإدارة تترخص فيه بلا معقب عليها من هذه المحكمة ما دام قرارها خلا من إساءة استعمال السلطة.

[الطعن رقم 225 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 03 \ 02 \ 1953 -  
مكتب فني 7 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 427]

كما قضت

تنسيق درجات وظائف معينة أو عدم تنسيقها هو بلا شك من الملائمات التي تترخص الإدارة في تقديرها بلا معقب عليها من هذه المحكمة ما دام قرارها خالياً من إساءة استعمال السلطة.

[الطعن رقم 211 - لسنة 3 - تاريخ الجلسة 24 \ 01 \ 1951 - مكتب  
فني 5 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 471]

نسخة مهذاه من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : للإدارة تقرير صلاحية الموظف من عدمه لما يسند إليه ما لم  
تسعى استعمال سلطتها

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كانت الصلاحية هي المناط في  
كل ترقية إلا أنها إذا كانت بالاختيار للكفاية الممتازة كانت متروكة لتقدير  
الإدارة بما لا يعقب عليها من هذه المحكمة إلا إذا كان قرارها منطوياً على  
إساءة استعمال السلطة - أما إذا كانت بالأقدمية المطلقة خضعت الترقية في  
جميع عناصرها لرقابة المحكمة بما في ذلك مبرر الترك .

[الطعن رقم 676 - لسنة 2 - تاريخ الجلسة 18 \ 05 \ 1949 -

مكتب فني 3 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 782]

كما قضت

--- 1 ---

إذا كانت الدرجة ليست من درجات التنسيق التي جاءت على سبيل الاستثناء  
بما لا يجوز التوسع فيه وبهذه المثابة تخضع تلك الدرجات للقاعدة الأصلية  
التي من مقتضاها ترك تقدير الصلاحية للترقية أو عدمها للإدارة بلا معقب  
عليها مادام قرارها خالياً من إساءة استعمال السلطة.

--- 2 ---

نسخة مهداة من موقع قاضي أونلاين

لا جناح على الإدارة من وضع ضوابط تسير عليها في تقدير الصلاحية للترقية مادام لا يشوب قرارها عيب إساءة استعمال السلطة وما دامت قد التزمت تلك الضوابط عند التطبيق الفردي.

[الطعن رقم 673 - لسنة 2 - تاريخ الجلسة 21 \ 12 \ 1949 -  
مكتب فني 4 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 97]

### كما قضت

أن المادة 10 من لائحة موظفي هيئة قناة السويس لم تشترط أن يكون التقرير بصلاحية الموظف المعين تحت الاختبار أو عدمها صادراً من الرئيس المباشر . و كل ما أشرطه أن يقدم التقرير من رئيس هذا الموظف فليس من الضروري أن يقدم من الرئيس المباشر فإذا قدم التقرير من أحد رؤساء المدعى غير المباشرين فلا يترتب على ذلك أي عيب شكلي يشوب التقرير و يجعله باطلاً ، ذلك أن الغرض من وضع التقارير أبان فترة الاختبار هو تمكين السلطة التي تملك تقدير صلاحية الموظف أو عدم صلاحيته من تعرف حالة الموظف و إصدار القرار المناسب لحالته ، و ما دام المراد في النهاية في تقدير صلاحية الموظف المعين تحت الاختبار هو للسلطة التي تملك التعيين بما لا يترتب عليه أي عيب شكلي يشوب التقرير بالبطلان ما دام أن هذا التقرير ليس ملزماً للسلطة المذكورة و تملك تقدير صلاحية الموظف المعين تحت الاختبار أو عدم صلاحيته بالاستناد إلى هذا التقرير أو إلى أية عناصر أخرى تستمد منها قرارها ، و هي قد تستقل بهذا التقرير بلا معقب عليها ما دام قرارها يكون خالياً من إساءة استعمال السلطة .

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

[الطعن رقم 1733 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 23 \ 12 \ 1961 -  
مكتب فني 7 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 140 - تم رفض هذا الطعن]

كما قضت

إن قضاء هذه المحكمة استقر علي أن تقدير الكفاية ومدى صلاحية الموظف  
أمر متروك لتقدير الجهة الرئاسية للموظف وتقديرها في هذا الشأن له  
اعتباره ولا معقب عليه إذا خلا من مخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة.

[الطعن رقم 1055 - لسنة 5 - تاريخ الجلسة 25 \ 03 \ 1954 -  
مكتب فني 8 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 1067]

كما قضت

إن قواعد الترقية التي كانت سارية قبل نفاذ قانون الموظفين بالنسبة للأقدمية  
والاختيار إنما هي خاصة بالترقية إلي الدرجات العالية وحدها دون نظر إلي  
تسوية الوظائف التي يعلو بعضها بعضاً من الناحية الإدارية فإذا لم يستتبع  
هذه التولية ترقية إلي درجة مالية فإن الجهة الإدارية تختار من بين موظفيها  
من يصلح لشغل هذه الوظيفة وتقرر صلاحية الموظف لها بلا معقب عليها  
متى خلا هذا القرار من إساءة استعمال السلطة.

[الطعن رقم 1092 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 22 \ 03 \ 1954 -  
مكتب فني 8 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 1048]

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : للإدارة حرية إصدار قرارات النقل كما ترى متى التزمت عدم إساءة استعمال السلطة ..

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

إذا نقل الموظف من الكادر الكتابي إلى الكادر الفني بدرجته وماهيته نقلاً مجرداً غير مصحوب بترقية ولا ستاراً لها، فلا تثريب على قرار نقله؛ إذ الأصل أنه متى قامت مبررات المصلحة العامة، وانتفت إساءة استعمال السلطة، فلا تثريب على الإدارة في نقل موظف من مصلحة إلى أخرى للانتفاع بخبرته أو كفايته، وليس يسوغ أن تغل يد الإدارة أو تقيد حريتها في تقدير ملاءمة توزيع الموظفين على مختلف الوظائف، واختيار الأليق منهم في كل وقت للوظيفة التي يصلح لها، وإبدال الوضع بطريق النقل كلما اقتضى ذلك صالح العمل - ليس يسوغ هذا لمجرد استقلال سلك عن سلك آخر في مصلحة واحدة؛ لأنه لا يجوز أن يكون من شأن هذا الاستقلال - الذي يقوم على حكمة أخرى - جعل وظائف هذا السلك وفقاً على موظفيه، وتعطيل المصلحة العامة بذلك في سبيل المصلحة الفردية، مع أن الواجب هو تغليب الأولى على الثانية، ولا وجه للاستدلال بما نصت عليه المادة الثانية من قواعد الترقيات الواردة بكادر سنة 1939، ولا بما قضت به المادة 33 من القانون 210 سنة 1951 بشأن نظام موظفي الدولة؛ إذ تناولت هاتان المادتان الترقية من درجة إلى درجة أو من وظيفة في سلك إلى وظيفة في سلك آخر ولم تتكلم أيهما عن النقل.

[الطعن رقم 205 - لسنة 7 - تاريخ الجلسة 04 \ 01 \ 1955 -

مكتب فني 9 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 209]

نسخة مهذاه من موقع قاضي أونلاين

## كما قضت

إن نقل المدعي من جهة لأخرى على ما يزعم لا يمكن أن يؤدي إلى مساءلة الحكومة في شيء ما دام هذا النقل من إطلاقات الإدارة تستجبه المصلحة العامة وتجريه تبعاً لمستلزمات العمل وما دام قد خلا تصرفها في هذا الشأن من إساءة استعمال السلطة.

[الطعن رقم 555 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 16 \ 03 \ 1953 -  
مكتب فني 7 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 678]

## كما قضت

يبين من أستعراض نصوص المادة 14 من القرار رقم 159 لسنة 1953 الصادر من مجلس إدارة المصانع الحربية بشأن موظفي المصانع الحربية و المادة 47 من القانون رقم 210 لسنة 1951 بنظام موظفي الدولة أن النقل الذي نظمته المادة 47 في فقرتها الأولى بالشروط و القيود الواردة بها قد نظمته المادة 14 من القرار المشار إليه ، دون أن تتضمن أي قيد على حق إدارة المصانع الحربية في إجرائه على نحو ما قيدته به المادة 47 في فقرتها الأولى ؛ و ذلك تحقيقاً للحكمة التي قام عليها القانون رقم 619 لسنة 1953 و أشارت إليه مذكرته الإيضاحية ، و كل ما أشرطه القانون لإمكان إجراء النقل قيام حالة ضرورة تقتضي ذلك ، و تقرير قيام مثل هذه الحالة لا يحددها في ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة إذا وجد و قام الدليل عليه .

[الطعن رقم 866 - لسنة 4 - تاريخ الجلسة 06 \ 06 \ 1959 - مكتب  
فني 4 - رقم الجزء 3 - رقم الصفحة 1404 - تم رفض هذا الطعن]

نسخة مهذاه من موقع قاضي أونلاين

## الفصل الرابع

# إساءة استعمال السلطة في قرارات الترقية

نستعرض فيه لمبدأ :

- طلاق يد الإدارة في قرارات الترقية ما لم تسئ استعمال سلطتها ..
  - الترقية بالاختيار تتمتع فيها الإدارة بسلطة مطلقة لا يحدها إلقاء
- إساءة استعمالها لسلطتها ..

نسخة مهداة من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية في الترقية ما لم تسيء استعمال سلطتها

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

إذا قدرت الإدارة عدم صلاحية الضابط للترقية إلى رتبة اللواء لأسباب مستفادة من ملف خدمته فإنها تكون قد ترخصت في تقدير هذه الملاءمة على مقتضى البند الثاني من الأمر رقم 194 لسنة 1925 بلا معقب عليها من هذه المحكمة ما دام قرارها خالياً من إساءة استعمال السلطة الأمر الذي لم يتم عليه دليل ولا اعتداد في ذلك بما لوح به من أن سكرتير اللجنة أحدث منه في الأقدمية فله مصلحة في تركه ذلك لأن سكرتير اللجنة ليس عضواً فيها وبالتالي ليس له رأى معدود في مداولاتها.

[الطعن رقم 66 - لسنة 3 - تاريخ الجلسة 18 \ 05 \ 1949 - مكتب فني 3 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 790]

كما قضت

إن تقدير ملاءمة شغل الوظيفة الشاغرة أو عدم شغلها متروك أمره إلى الإدارة تترخص فيه حسبما تراه أوفق وأنسب بلا معقب عليها من هذه المحكمة ما دام قرارها خالياً من إساءة استعمال السلطة - ولم يأت القانون رقم 140 لسنة 1944 بجديد يغير من هذا الحكم - ذلك لأن المادة العاشرة منه قد جعلت الأقدمية قاعدة للترقية كما اعتبرت الأقدمية في الرتبة من تاريخ منحها ونظمت المادة الحادية عشر طريقة التخطي عند حلول الدور في الترقية - ولم تجاوز المادتان ذلك إلى مدلول أبعد من مقتضاه إلزام

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

الإدارة إجراء الترقية لشغل الوظائف الشاغرة بمجرد خلوها كما يقول المدعى بل هذا التحميل للنص بما لا يطيقه. تطبيق .

[الطعن رقم 103 - لسنة 2 - تاريخ الجلسة 20 \ 04 \ 1949 -  
مكتب فني 3 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 588]

### كما قضت

إنه وإن كانت الأقدمية من أهم عناصر الترقية إلا إنها ليست هي العنصر الوحيد الموجب للترقية إذ يراعى إلي جانب عنصر الصلاحية والكفاية ترخص جهة الإدارة في تقدير هذا العنصر عندما تستخلصه من ملف الموظف ويكون قرارها في هذا الشأن متى خلا من إساءة استعمال السلطة.

[الطعن رقم 260 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 08 \ 02 \ 1954 -  
مكتب فني 8 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 611]

### كما قضت

إن قرار لجنة القيد في سجل وكلاء البراءات المطعون به قد بني علي أسباب لها أصل ثابت في الأوراق وتؤدي إلي النتيجة التي انتهت إليها اللجنة وقد صدر منها في حدود سلطاتها التقديرية التي تترخص فيها بلا معقب عليها من هذه المحكمة طالما أنه قد خلا من عيب إساءة استعمال السلطة - الأمر الذي لم يرقم عليه وكيل في الدعوى ومن ثم يكون طعن المدعي علي غير أساس متعينا رفضه.

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

[الطعن رقم 295 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 14 \ 01 \ 1954 -  
مكتب فني 8 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 447]

### كما قضت

إذا كان القرار المطعون فيه لم يتضمن ترقية إلى درجة مالية أعلى من درجة المدعي وإنما كان ترقية إلى وظيفة درجتها أعلا من درجة المطعون عليه فهو لا يخضع للقيود الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في 17 من مايو سنة 1950 بشأن تيسير الترقيات من ناحية وجوب مراعاة الأقدمية في نسبة معينة ويكون الأمر فيه موكولاً للوزير يتصرف فيه في حدود سلطته التقديرية المطلقة، فإذا كان الوزير قد ترخص بمقتضى هذه السلطة واختار المطعون عليه لاعتبارات لها أصل ثابت في الأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وفيها أن المطعون عليه أطول عهداً من المدعي بالوظائف الإدارية وأوفر منه نشاطاً واستعداد للقيام بأعبائها كما تدل على ذلك التقارير الرسمية المودعة بملف خدمته مستهدفاً بذلك الصالح العام فإن القرار المطعون يكون مطابقاً للقانون وغير مشوب بإساءة استعمال السلطة.

[الطعن رقم 1309 - لسنة 5 - تاريخ الجلسة 18 \ 06 \ 1953 -  
مكتب فني 7 - رقم الجزء 3 - رقم الصفحة 1636]

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : الترقية بالاختيار تتمتع فيها الإدارة بسلطة مطلقة لا يحدها إلا قيد إساءة استعمالها لسلطتها

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يجب التفريق بين الترقية بالاختيار للكفاية الممتازة وبين تلك التي تتم بالأقدمية المطلقة فبينما تقوم الأولى على المفاضلة واختيار الأفضل حتى ولو كان هو الأحدث وإن تقدير ذلك متروك للإدارة تترخص فيه بلا معقب عليها مادام قرارها خالياً من إساءة استعمال السلطة ، إذ تقوم الثانية على ترتيب الأقدمية مع الصلاحية بحيث لا يجوز تخطى صاحب الدور إلا لمبرر جدي يسوغ تركه وإنها تخضع لرقابة هذه المحكمة في جميع عناصرها بما في ذلك ميرر الترك.

[الطعن رقم 45 - لسنة 2 - تاريخ الجلسة 27 \ 04 \ 1949 - مكتب

فني 3 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 624]

كما قضت

إن المفاضلة بين الموظفين في مجال الاختيار أمر متروك لتقدير الإدارة تستهدي فيه بما يتجلى به الموظف من مزايا وصفات وما تلمسه فيه من كفاية أثناء قيامه بعمله وما يتجمع لديها في ماضيه من عناصر تساعد على الحكم في ذلك وهذا التقدير تستقل به الإدارة بلا معقب عليها إذا خلا من مخالفة القانون ولم ينطوي على إساءة استعمال السلطة، كما أنه حتى في مجال الترقية المتروك لتقديرها لا تثريب عليها إن هي وضعت قواعد تضبط

نسخة مهذاه من موقع قاضي أونلاين

بها هذه الترقية ولكن يتعين عليها عندئذ أن تلتزم هذه القواعد في التطبيق الفردي وإلا كان قرارها إذا خالف تلك القواعد مخالفاً للقانون.

[الطعن رقم 946 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 10 \ 06 \ 1953 -  
مكتب فني 7 - رقم الجزء 3 - رقم الصفحة 1530]

### كما قضت

إن المادة السادسة من البند " ثالثاً " ، الخاص بقواعد الترقيات و التدرج الواردة بكادر عمال النقل العام لمدينة الإسكندرية تنص على أنه " لا يرقى إلى درجة ملاحظ إلا من بين الأسطوات ، و تكون الترقية بالاختيار للكفاءة " و مقتضى هذا النص أن الترقية إلى الدرجة المذكورة جوازية تترخص فيها الإدارة بسلطتها التقديرية ، بما لا معقب عليها في ذلك ما دام خلا قرارها من إساءة استعمال السلطة ، و أنها لا تغدو حتمية بعد قضاء العامل مدة معينة في درجته ، بل تتوقف على درجة كفايته في العمل من جهة و على وجود درجات شاغرة في الميزانية تسمح بها من جهة أخرى .

[الطعن رقم 1752 - لسنة 2 - تاريخ الجلسة 18 \ 01 \ 1958 -  
مكتب فني 3 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 601 - تم قبول هذا الطعن]

### كما قضت

إذا كانت الصلاحية هي المناط في كل ترقية حتى ولو كانت بالتطبيق لقواعد التنسيق إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على التفريق بين الحالتين فبينما تقوم في الاختيار على أساس المفاضلة وترقية الأفضل حتى ولو كان هو الأحدث وأن الإدارة ترخص في تقدير ذلك بما لا معقب عليها في هذا الشأن

نسخة مهذاه من موقع قاضي أونلاين

ما دام قرارها غير منطوق على إساءة استعمال السلطة ، فإنها تقوم في الحالة الأخرى على أساس الأقدمية فتخضع في جميع عناصرها لرقابة المحكمة بما في ذلك مبرر الترك في الترقية.

[الطعن رقم 50 - لسنة 2 - تاريخ الجلسة 20 \ 04 \ 1949 - مكتب فني 3 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 587]

### كما قضت

الترقية بالاختيار للكفاية الممتازة تقوم بطبيعتها على المفاضلة وتخطى الأقدم إلى ترقية الأحدث إن كان أجدر وأصلح ، الأمر الذي تستقل الإدارة بتقديره بما لا يعقب عليها من هذه المحكمة إذا خلا من عيب إساءة استعمال السلطة.

[الطعن رقم 277 - لسنة 2 - تاريخ الجلسة 26 \ 01 \ 1949 - مكتب فني 3 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 292]  
[الطعن رقم 366 - لسنة 1 - تاريخ الجلسة 01 \ 12 \ 1948 - مكتب فني 3 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 128]

نسخة مهذبة من موقع قاضي أونلاين

# الفصل الخامس

## القرار الاداري يتقيد بأبتغاء الصالح العام

نستعرض فيه لمبدأ :

- متى راعت الإدارة في تصرفها الصالح العام فلا معقب على تصرفها
- صدور القرار لداع غير الصالح العام من صور إساءة استعمال السلطة ..

نسخة مهداة من موقع قاضي أونلاين

المبدأ القانوني : متى راعت الإدارة في تصرفها الصالح العام فلا معقب على تصرفها

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

إن القرار الإداري المطعون عليه إذ قضى بإلغاء الوظائف التي كان يشغلها المدعون واستبدال وظائف عسكرية بها هو قرار إداري عام استهدف مصلحة عامة فهو قرار سليم صدر موافقاً للقانون غير منطوق على عيب إساءة استعمال السلطة ومن ثم فلا وجه لما يتحدى به المدعون من مساس هذا القرار بحقوقهم التي اكتسبوها من تعيينهم الأول بالحكومة طالما أن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية لائحية يرد عليها التغيير بإجراء لائحي عام تحقيقاً للمصلحة العامة.

[الطعن رقم 255 - لسنة 5 - تاريخ الجلسة 26 \ 02 \ 1953 -  
مكتب فني 7 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 566]

كما قضت

إذا تضمنت شروط المناقصة شرطاً بأن وزارة الأوقاف ليست ملزمة بقبول أقل العطاءات قيمة أو أي عطاء آخر منها، ولها أن تجزئ العمل موضوع العطاء وتعطيه لأكثر من مقاول واحد أو تلغي المناقصة كلياً أو جزئياً دون أن تكون ملزمة بإبداء الأسباب، ولا يعتبر العطاء نافذاً على الوزارة إلا بعد قبوله والتصديق عليه منها بحسب ما تقتضيه لائحة إجراءاتها وإعلان الراسي عليه المناقصة بقبول عطائه - إذا تضمنت شروط المناقصة ذلك فإن هذا الشرط صحيح ولا مأخذ عليه ولا تثريب على الوزارة في إعماله، ما دام

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

تصرفها في ذلك يخلو من شائبة سوء استعمال السلطة بأن تستهدف به تحقيق الصالح العام فلا تصدر به عن رغبة غير مشروعة في محاباة أحد مقدمي العطاءات على الآخر أو في ترجيح اعتبارات لا تتصل بالصالح العام. فإذا كان الثابت أن عدم إرساء المناقصة على عطاء المدعي وإلغائها إنما كان راجعاً إلى ما تبين من التحقيقات من وجود شوائب في هذا العطاء وسواه - الأمر الذي جعل الموضوع محل شك وارتياح يفقد المناقصة برمتها أهم مقومات بقائها وعوامل الثقة بها، فإن استعمال الوزارة سلطتها في إلغاء المناقصة لهذا السبب وعلى النحو وفي هذه الظروف والملايسات إنما هو تطبيق لأحكام اللائحة ولشروط المناقصة، وليس فيه ما يدل على إساءة استعمال السلطة. ومن ثم يكون طلب التعويض على غير أساس سليم من القانون ويتعين رفضه.

[الطعن رقم 235 - لسنة 7 - تاريخ الجلسة 13 \ 12 \ 1954 -

مكتب فني 9 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 125]

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

## المبدأ القانوني : صدور القرار لداع غير الصالح العام من صور إساءة استعمال السلطة

وتطبيقاً لهذا المبدأ القانوني قضت المحكمة الإدارية العليا

إنه وإن كان لوزارة المعارف في حدود القانون أن تخرج مدرسة حرة من نطاق الإعانة ونظام المجانية للأسباب الجديدة التي تقدرها إلا أن قرارها في هذا الشأن يجب أن يكون بباعث من المصلحة العامة فإذا ثبت عكسه بدليل سلسة التصرفات التي صدرت من المنطقة بما انطوت عليه من مخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة مما أدى إلى غلق هذه المدرسة فعلاً من غير الطريق القانوني فسبب ذلك للمدعي ضرراً مادياً وأدبياً، تعين تعويضه عنهما.

[الطعن رقم 95 - لسنة 1 - تاريخ الجلسة 18 \ 01 \ 1950 - مكتب

فني 4 - رقم الجزء 1 - رقم الصفحة 216]

كما قضت

إنه وإن كان من اختصاص المدير العام لمصلحة السكة الحديد فصل عمال اليومية إلا أنه يجب ألا يمارس هذا الاختصاص إلا حيث تستلزمه دواعي المصلحة العامة وإلا كان تصرفه معيباً بإساءة استعمال السلطة، ولما كان المدعي قد فصل من عمله لأسباب سياسية لا تمت للصالح العام وهي ترجع في جملتها إلى اتصاله بجماعة الإخوان المسلمين التي كانت ترى فيها حكومة ذلك العهد خصماً يجب أن يحارب هو وأنصاره والتتكيل به بكافة الوسائل ومن ثم يكون قرار الفصل معيباً بنى على سبب لا يبرره القانون.

نسخة مهذاه من موقع قاضي أونلاين

وهو بحالته هذه يرتب للمدعى حقاً في التعويض بمقدار ما ناله من ضرر بسببه.

[الطعن رقم 148 - لسنة 6 - تاريخ الجلسة 15 \ 06 \ 1953 - مكتب فني 7 - رقم الجزء 3 - رقم الصفحة 1547]

### كما قضت

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ليس المقصود من تخويل الحكومة بمقتضى المادة الرابعة عشرة من الأمر العالي الصادر في 24 من ديسمبر سنة 1888 سلطة فصل كبار الموظفين المعيّنين بمرسوم بدون توسط المحكمة التأديبية العليا، أن تستعمل هذه الرخصة بدون قيد أو شرط فتفصل من تشاء وكيف تشاء، حسبما تريد وتهوى. وأن تتحلل من الضمانات المقررة للموظفين تطميناً لهم على مصائرهم حتى ينصرفوا إلى أداء أعمالهم بنفوس ثابتة هادئة. بل استعمال هذه الرخصة منوط بأن يقوم بالفصل على سبب صحيح يبرره وإلا فقد أسسه القانوني وكان بالتالي مخالفاً للقانون كما يجب أن يكون في حدود المصلحة العامة. فإن تنكبت الإدارة هذه الغاية وانحرفت عن الجادة وفصلت الموظف كبيراً أو صغيراً لدوافع لا تمت للمصلحة العامة بصلة. كان قرارها منطوياً على الانحراف مشوباً بإساءة استعمال السلطة مما يعيبه ويبطله.

[الطعن رقم 176 - لسنة 4 - تاريخ الجلسة 19 \ 03 \ 1952 - مكتب فني 6 - رقم الجزء 2 - رقم الصفحة 683]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نسخة مهذبة من موقع قاضي أونلاين

# فهرس الكتاب

إهداء

مقدمة

## الفصل الأول : فصل تمهيدى

اختصاص القضاء الإدارى بدعاوى إساءة استعمال ..  
أحقية المتضرر من القرارات المشوبة بإساءة استعمال السلطة فى  
التعويض عنه منوط بتوافر أركان المسؤولية ..  
نطاق أعمال البرلمان الإدارية من رقابة القضاء على إساءة  
استعمال السلطة ..

عيب إساءة استعمال السلطة عيب قصدى يشترط ..  
القرار المعيب بإساءة استعمال السلطة يغير القرار الذى يعتريه  
خطأ مادى ..

إذا شاب إساءة استعمال السلطة أحد القرارين لا يعنى أن يبطل  
كلاهما متى كانا مختلفين غير مندمجين ..

## الفصل الثانى : قرائن إساءة استعمال السلطة وحرية

### المحكمة فى استخلاصها

نسخة مهذلة من موقع قاضى أونلاين

عبء إثبات إساءة استعمال السلطة يقع على المدعي ..  
للمحكمة حرية تقدير القرائن على وجود الإساءة في استعمال  
السلطة من عدمه ..  
قرائن استعمال السلطة دون إساءة أو حال إساءة استعمالها ..  
جدية سبب القرار قرينة على انتفاء إساءة استعمال ..  
انحراف الإدارة بسبب القرار يعد قرينة على إساءة في استعمال  
السلطة ..  
وجود صلة قرابة لا تكفي دليلاً على إساءة استعمال السلطة ..  
التدخل بالسبل الشرعية في إصدار القرار لا يعد من صور إساءة  
استعمال السلطة ..

### **الفصل الثالث : حرية الإدارة في قراراتها ما لم تسئ استعمال سلطتها**

لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية ما لم تسئ استعمال سلطتها  
..  
لا معقب على سلطة الإدارة في تقدير كفاية أداء الموظف ما لم  
تسئ استعمال سلطتها ..  
لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية في قرارات شؤون الهيئات  
القضائية ما لم تسئ استعمال سلطتها ..

نسخة مهداة من موقع قاضي أونلاين

لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية في قرارات شئون العمد و  
المشايع ما لم تسي استعمال سلطتها ..  
لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية في قرارات شئون الجامعة  
والتعليم العالي ما لم تسي استعمال سلطتها ..  
لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية في قرارات شئون الأجانب ما  
لم تسي استعمال سلطتها ..  
تقدير ملائمت القرار رخصة للإدارة دون تعقيب متى خلت من  
إساءة استعمال السلطة ..  
للإدارة تقرير صلاحية الموظف من عدمه لما يسند إليه ما لم تسي  
استعمال سلطتها ..  
للإدارة حرية إصدار قرارات النقل كما ترى متى التزمت عدم  
إساءة استعمال السلطة ..

#### **الفصل الرابع : إساءة استعمال السلطة في قرارات الترقية**

لا معقب على سلطة الإدارة التقديرية في الترقية ما لم تسي  
استعمال سلطتها ..  
الترقية بالاختيار تتمتع فيها الإدارة بسلطة مطلقة لا يحدها إا قيد  
إساءة استعمالها لسلطتها ..

#### **الفصل الخامس : القرار الإداري يتقيد بأبتغاء الصالح العام**

نسخة مهذاه من موقع قاضي أونلاين

متى راعت الإدارة في تصرفها الصالح العام فلا معقب على  
تصرفها ..

صدور القرار لداع غير الصالح العام من صور إساءة استعمال  
السلطة..

نسخة مهذلة من موقع قاضي أونلاين

للتواصل و إبداء الاقتراحات  
نرجو التواصل من خلال

موبيل : 0165414470

أيميل : [ahmed.elbasha@hotmail.com](mailto:ahmed.elbasha@hotmail.com)

الموقع الإلكتروني : <http://www.kadyonline.com/>

و نسأل الله أن نكون دوماً عن حسن ظنكم بنا

نسخة مهداة من موقع قاضي أونلاين